عرض النقود

على ضوء ما تم دراسته سابقا من نشأة النقود وتطور أشكالها عبر التاريخ ، ومنه لابد من تحديد مفهوم عرض النقود والكتلة النقدية ، وكذا الجهات المسؤولة عن ذلك.

1. مفهوم عرض النقود والكتلة النقدية:

1.1. **مفهوم عرض النقود:** يعرف عرض النقد على أنه كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها حسب التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.

واعتمادا على ما سبق ذكره يتضح جليا وجود اختلاف في تحديد المعنى الشمولي لعرض النقد، وعليه ظهرت عدة مفاهيم لذلك، وهي:

- ✓ **عرض النقد بالمفهوم الضيق M_1:** يشتمل هذا المفهوم على مجموع وسائل الدفع تامة السيولة، المتداولة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة. وعليه يتضمن هذا المفهوم النقود الورقية والمعدنية الصادرة عن البنك المركزي مضافا اليها الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يتم تداولها باستخدام الشيكات والموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية.

$$M_1 = CC + DD$$

حيث:

CC: عملة في التداول.

DD: ودائع تحت الطلب (جارية)، أي يتم السحب منها عن طريق الشيكات؛

- ✓ **عرض النقد بالمعنى الواسع M_2:** يضم هذا المفهوم عرض النقود بالمعنى الضيقM_1 مضافا إليه الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد والموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية ، ويطلق على هذا المفهوم مصطلح "السيولة المحلية".

$$M_2 = M_1 + DDI = CC + DD + DDI$$

حيث:

DDI: ودائع تحت الطلب على الدفتر

- ✓ **عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3:** يضم هذا المفهوم بالإضافة إلى مفهوم السيولة المحلية M_2، كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول، والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول. ويطلق عليه مصطلح "السيولة المحلية الإجمالية"

$$M_3 = M_2 + TD + B = CC + DD + DDI + TD + B$$

حيث أن:

TD: ودائع لأجل غير القابلة للتداول

B: ودائع وسندات الدين القابلة للتداول.

- ✓ **عرض النقد بالمعنى الموسع M_4:** يتضمن هذا المفهوم بالإضافة إلى مفهوم السيولة المحلية الإجمالية، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان الغير ماليين.

على ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نصيغ تعريف شامل لـ "الكتلة النقدية" ، على أنها: مجموع المتاحات النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة الجهاز المصرفي والخزينة العامة. والتي تتكون من:

- ✓ **المتاحات النقدية:** وتضم

الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي؛

النقود المساعدة؛

الودائع تحت الطلب أو النقود الكتابية.

- ✓ **المتاحات شبه النقدية:** تضم الأموال شبه النقدية مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كافة أشكال التعامل كالشيك والحوالة مثلا، وتضم:

ودائع تحت الطلب على الدفتر أي التي يستحق عليها فوائد.

2.1. القاعدة النقدية:

تعرف القاعدة النقدية على أنها: كمية النقود المركزية المتاحة في فترة زمنية محددة، وتضم: القطع والأوراق النقدية، وموجودات البنوك التجارية لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي).

كما تعرف بأنها قاعدة النقود المدارة، وتتكون من الاحتياطات النقدية المصرفية والعملة بين أيدي الجمهور والمنشآت غير المصرفية. وهذة القاعدة النقدية تخضع لتوجيه ورقابة الادارة المتمثلة في وزارة المالية والبنك المركزي.

الجهات المسؤولة عن عرض النقود:

بعد التعرف على مفهوم عرض النقود والكتلة النقدية سنحاول معرفة الجهات المسؤولة والمتحكمة في عرض النقود، وهي:

- ✓ **البنك المركزي:** يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المتحكمة في خلق وإصدار النقود القانونية، التي يمكن تعريفها بـ: النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة المصدرة من طرف البنك المركزي والتي تمثل الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية وتمثل التزام البنك المركزي اتجاه الاقتصاد ككل.

أما فيما يتعلق بالإصدار النقدي فهو العملية التي يقوم بموجبها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل، ويتجسد ذلك من خلال طبع الأوراق النقدية ووضعها في التداول، والبنك المركزي لا يقوم بهذه العملية انطلاقا من فراغ بل يقوم بها بناء على حصوله على احدى هذه الأصول: ذهب وعملات أجنبية، سندات الخزينة، وسندات تجارية، وتسمى غطاء الإصدار النقدي، وهي حق له ، ويصدر مقابلها نقودا قانونية بقيمة هذه الأصول المتحصل عليها وتعتبر التزاما عليه اتجاه الجهات التي تنازلت له عنها (حكومة، بنوك، ...).

يمكن القول إذا أن عملية الإصدار النقدي هو حصول البنك المركزي على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنقيدها:

- ✓ **الذهب النقدي:** يعد الذهب أصل حقيقي يمثل قوة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديين، ويقوم حائزو الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح ملكا له، ويعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة وهنا نقول أن البنك المركزي قد قام بتنقيد هذا الأصل.
- ✓ **العملات الأجنبية:** تعد العملات الأجنبية أصل حقيقي وان كانت تأخذ شكل نقدي ، وعليه فان تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل والى الخارج يعكس علاقة الدول اقتصاديا بالعالم الخارجي . وهذه العملات تعتبر قوة شرائية تستخدم في الخارج . وعندما يقوم حائزو هذه العملات بمبادلتها مقابل قوة شرائية وطنية لدى المؤسسات المصرفية ، فان هذه الأخيرة تتوجه بدورها إلى البنك المركزي لمبادلتها أو تحويلها مقابل عملة وطنية، وهنا نقول أن البنك المركزي قام بتنقيد هذه الأصول أي أصدر نقود قانونية مقابل ذلك.
- ✓ **سندات الخزينة:** تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات، فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها. لكن مع تعاظم دور الدولة وزيادة تكاليفها قد يحدث عجز في الميزانية وهنا تلجأ الخزينة إلى البنك المركزي لطلب الائتمان اللازم لسد هذا العجز، فتقدم له الخزينة سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى "أذونات الخزينة" ، ويقوم البنك المركزي بتقديم نقود قانونية مقابل تلك السندات لصالح الخزينة. وهنا نقول أن البنك المركزي قد نقد دين الخزينة.
- ✓ **سندات تجارية:** عندما تحتاج البنوك التجارية إلى السيولة ولم يكن بوسعها الحصول عليها فإنها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على السيولة، ولكن البنك المركزي لا يعطيها ذلك من دون مقابل، بل يطلب منها تقديم بعض الأصول والمتمثلة في "السندات التجارية" بصفة خاصة، فعندما يحصل البنك المركزي على هذه السندات تعتبر حقا له فيقوم بتنقيدها أي إصدار نقود قانونية مقابلها لفائدة النظام البنكي. وتعتبر هذه النقود المصدرة التزاما عليه اتجاه هذا النظام ويمكن أن نطلق عليها "قروض مقدمة للاقتصاد".

  إن هذه العملية التي يقوم بها النظام البنكي تجاه البنك المركزي يطلق عليها إعادة تمويل البنوك عن طريق عملية إعادة الخصم، وسميت بذلك لأن النظام البنكي قد قام بخصم هذه السندات لفائدة حائزيها عندما احتاجوا إلى السيولة وهو الآن يعيد خصمها عندما احتاج هو نفسه إلى السيولة.
- ✓ **البنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود إلا أنها ليست قانونية كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي بل نوع آخر من النقود يسمى "نقود الودائع"، وهي نقود ائتمانية أي تعتبر دينا على الجهة التي أصدرتها وحقا لحاملها ويتم خلقها من خلال الودائع الجارية الأولية لديها.

- ✓ **خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد:** تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستخدام الشيكات وليس تداولها حقيقة (نقودية الديون)، ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود من خلال امتلاكه لثلاثة أنواع من الأصول وهي:
  - ✓ القروض المقدمة للأفراد والمؤسسات؛
  - ✓ الديون على الخارج أو العملات الأجنبية؛
  - ✓ الديون على الخزينة.
- ✓ **خلق النقود بواسطة بنوك تجارية متعددة:** نفرض أن أحد البنوك التجارية (البنك أ)حصل على وديعة من شخص تقدر بـ 1000 دج ، وتسمى الوديعة الأولية، وكانت نسبة الاحتياطي الإجباري تقدر بـ 20 % من حجم الوديعة. وانطلاقا من أن "الوديعة أساس منح القروض كما أن القروض تخلق الودائع"، وانطلاقا من فرضية تعدد البنوك في الجهاز المصرفي، أي يتكون من عدة بنوك أ،ب،ج،...الخ.

يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية في ميزانية البنوك الثلاثة كما يلي:

ميزانية البنك التجاري (أ)	
الموجودات	**الالتزامات**
200 احتياطي إجباري 800 قروض	1000 وديعة أولية
ميزانية البنك التجاري (ب)	
160 احتياطي إجباري 640 قروض	800 وديعة تحت الطلب
ميزانية البنك التجاري (ج)	
128 احتياطي إجباري 512 قروض	640 وديعة تحت الطلب

نلاحظ من الميزانية البنوك الثلاثة أن حجم الودائع تضاعف إلى ما يقارب 2440 دج، وعليه نستنتج أن عرض النقود قد تزايد لحد الآن وأن النظام البنكي استطاع أن يخلق ما قيمته 1440 دج نتيجة تداول الأموال باستخدام الشيكات.

- ✓ **الخزينة العامة:**

تتدخل الخزينة العامة في خلق النقود مثل البنوك التجارية، أي النقود الكتابية أو نقود الودائع، لأن بإمكانها أن تزيد من الودائع من خلال جذب الجمهور من أفراد ومؤسسات عامة وخاصة وذلك بأسلوبين:

- من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة؛
- من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص في الخزينة العامة.

العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سببا أو مصدرا للكتلة النقدية ، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها. ولتوضيح ذلك نستخدم ميزانية مفترضة للبنك المركزي والقطاع المصرفي.

ميزانية البنك المركزي

الموجودات	**الالتزامات**

ذهب وعملات أجنبية DOR	الأوراق النقدية B
قروض للخزينة العامة CTR	احتياطات إجبارية R
إعادة تمويل الاقتصاد REF	

ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الإجبارية R	الودائع بأنواعها D
قروض C	إعادة تمويل الاقتصاد REF

بدمج هاتين الميزانيتين نجد:

مجموع الأصول(أو الموجودات) = مجموع الخصوم (أو الالتزامات)

$$B + R + D + REF = DOR + CTP + REF + R + C$$

ومنه:

العناصر المقابلة للكتلة النقدية = الكتلة النقدية

$$B + D = DOR + CTP + C$$

وعليه تصبح الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي كالتالي:

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	**الكتلة النقدية:**
ذهب وعملات أجنبية DOR	الودائع بأنواعها D
قروض للخزينة CTR	عملة في التداول B
قروض للاقتصاد C	